الباب الثانى
الأمن المائى

تعريف الأمن المائي

أن المياه موزعة بطريقة متفاوتة على سطح الأرض وبطريقة مختلفة من حيث شكل تواجدها أو من حيث كميتها وفقاً لاختلاف القارات وتوزيعها الجغرافي والمناخي ، حيث نجد بلدان تتوفر لديها هذا المورد بغزارة وبلدان أخرى تشكو من ندرتها ، وتعتبر اليوم الأمم المتحدة أن حصة الفرد من المياه يجب أن تتبلور حول1000م مكعب سنوياً وفق مؤشرات التنمية أى ان المقصود بالأمن المائي هو مدى قدرة الدولة على توفير هذا العنصر لأفرادها بشكل مياه عذبة نظيفة خالية من الملوثات المختلفة بشكل آني ومستقبلي ، إذ يجب أن تحافظ على توفر هذه الطاقة للأجيال الحالية والأجيال المستقبلية دون هدر أو دون عجز في تلبية الحاجات المائية لشعبها.

وتعرف جمعية الخط الأخضر البيئية مفهوم الأمن المائي كمفهوم مطلق علي أساس جوهري هو الكفاية والضمان عبر الزمان والمكان.أي أنه يعني تلبية الاحتياجات المائية المختلفة كما ونوعا مع ضمان استمرار هذه الكفاية دون تأثير من خلال حماية وحسن استخدام المتاح من مياه ، وتطوير أدوات وأساليب هذا الاستخدام، علاوة علي تنمية موارد المياه الحالية، ثم يأتي بعد ذلك البحث عن موارد جديدة سواء كانت تقليدية أو غير تقليدية 0

خطورة وضع المياه العربية

ينظر كثير من الخبراء والمراقبين إلى أزمة المياه المتفجرة حالياً في العديد من مناطق العالم العربي باعتبارها واحدة من أخطر وأهم أسباب التوتر الدائر حالياً بين دول المنبع من جهة، ودول المصب من جهة أخرى، ولا يستبعد هؤلاء وجود طرف ثالث يقف دائما وراء خلق تلك الحالة من التوتر الذي ما إن يختفي عن السطح حتى يعود ليطل برأسه من جديد،بهدف تحقيق عدد من الأهداف في مقدمتها الحصول على نصيب وافر من تلك الغنيمة، حتى لو تطلب الأمر إشعال حروب وإراقة أنهار من الدماء، وتلعب إسرائيل في منطقتنا العربية دوراً خطيراً في هذا الاتجاه من حيث السعي المستمر للاستحواذ على المياه العربية وسرقتها، أو محاولة العبث بمصادر مياه أخرى كما في حالة نهر النيل، حيث تعمل على تحريض دول أفريقية لتجاوز اتفاقات تحدد نصيب دول المنبع والمجرى والمصب وتنظر كثير من الدول الأطراف في هذا الملف ومن بينها مصر، إلى المياه باعتبارها قضية أمن قومي وخطاً أحمر لا يتعين تجاوزه أو العبث به، وهو الأمر الذي يشير بوضوح، حسبما يرى العديد من الخبراء الاستراتيجيين إلى أن أزمة المياه التي تضرب العديد من المناطق في العالم الآن قد تكون هي السبب الرئيسي وراء اندلاع العديد من الحروب خلال القرن الحالي، ما لم تصل الدول الأطراف على مائدة المفاوضات إلى قسمة عادلة ونصيب وافر من الماء وتتجلى تلك

الأزمة خلال العقد الأخير في العديد من بلدان العالم العربي، فعلى الرغم من جريان العديد من الأنهار في المنطقة العربية، إلا أنها تصنف على أنها واحدة من أفقر المناطق في مصادر المياه العذبة، ويقدم لبنان مثالاً صارخاً عن الدول التي تملك ثروة مائية مهدرة وغير مستغلة بسبب غياب الإدارة الرشيدة لها،ولأسباب سياسية مختلفة أهمها الأطماع الإسرائيلية في هذه المياه، المقرونة بتهديدات واعتداءات لكن ما يميز لبنان عن سائر الدول العربية، أنه رغم خسارته لكميات هائلة من الماء سنوياً يستطيع في الوقت الراهن التعويض عنها بوجود مخزون ضخم من المياه الجوفية وعدد هام من الأنهار والينابيع ويؤكد رئيس لجنة الطاقة والمياه في البرلمان اللبناني النائب محمد قباني أن لبنان يملك ثروة مائية جيدة، ولكن لبنان سيقع في أزمة عجز في المياه في غضون عقدين من الزمن، إذا لم نبادر فورًا إلى تحسين استثمارنا للمياه الموجودة، وإتباع سياسات سليمة وجذرية في إدارة المياه .

يضاف إلى ذلك أن ظاهرة الاحتباس الحراري والتحولات المناخية العالمية أثرت على لبنان أيضا، من جهة تناقص كميات الثلوج المتساقطة وسرعة ذوبانها دون أن تتاح للأرض فرصة امتصاص كميات هائلة من المياه، مما يحرم الخزانات الجوفية من التخزين لمواسم الشح وقد أشارت التقارير إلى أنّ لبنان قد خسر خلال العقود الثلاثة الماضية حوالى ألف وستمائة مليون متر مكعب، أي ما يعادل 500 مليون متر مكعب في

السنة الواحدة، معظمها بسبب التغيرات المناخية التي ضربت الكرة الأرضية ورفعت من حرارتها .

الأمن المائى العربى

يعد الأمن المائي العربي واحداً من ثغرات الأمن القومي، وذلك بسبب شح الموارد المائية، وتحكم دول المنبع فى نسبة كبيرة من إجمالي الموارد المائية، مما يعرض الأمن الغذائي العربي للخطر، إضافة إلى التأثيرات السياسية التي تتركها قضية المياه على مجمل العلاقات مع دول الجوار، التي تتحكم فى مصادر المياه العربية فنلاحظ أن تركيا بدأت منذ سنوات فى إقامة السدود على نهري دجلة والفرات، وإقامة مشاريع الري والزراعة، بهدف الاستحواذ على مياه هذين النهرين ومن ذلك أن سعة سدود كيبان وقرقايا وأتاتورك تعادل ثلاثة أمثال الوارد السنوي لنهر الفرات ويحتاج مشروع الكاب التركي، إلى 30% من وارد نهر الفرات السنوي،وهذا يعني تناقص كميات المياه الواردة إلى العراق، فضلا عن تردي نوعيتها، لتؤثر على حياة الملايين من السكان، وعلى المشاريع الزراعية والصناعية وقد لا تتوقف تركيا عند هذا الحد، لاسيما وأنها تماطل منذ عشرات السنين في التوصل إلى اتفاق يحدد حصة كل طرف من هذه الأطراف المتشاطئة من مياه نهر الفرات وفي دراسة أعدها المجلس الوطني العراقي جاء فيها أن سبب التسويف والمماطلة

من الجانب التركي هو كسب الوقت لإنجاز أكبر ما يمكن من مشاريع التخزين والري، ووضع الأطراف الأخرى أمام الأمر الواقع.

ولقد دفعت المصالح الضيقة لدول المنبع، وحلفائها من الغربيين الطامعين فى أرض العرب وثرواتها الطبيعية إلى توسيع عمليات التحكم فى مصادر المياه، وإنشاء سدود كبيرة لتخزين المياه العذبة في أراضيها، وبكميات تفوق الاحتياجات الفعلية، وقد رصدت تركيا حوالي 30 مليار دولار بتمويل من الولايات المتحدة وبريطانيا وغيرها لبناء 21 سداً، و17 محطة كهرومائية، ورى أكثر من 46 ألف ميل مربع من الأراضي التركية إضافة إلى سد أتاتورك، الذي يعد تاسع أكبر سد في العالم، على بعد 600 كيلو متر من الحدود السورية وهو رابع أكبر سد من حيث الردم في جسم السد، ويخزن 48 مليار متر مكعب، ويكون خلفه بحيرة ضخمة هي ثالث أكبر بحيرة بعد بحيرتي فان وسالت، وتبلغ مساحتها 817 ألف كيلو متر مربع ويروي سد أتاتورك مساحة تزيد على مساحة شرق ألمانيا، ويولد طاقة كهربائية تزيد على 2400 ميجاوات من مياه تركية وعراقية وسورية وتعد سدود كيبان وقرقايا وأتاتورك من أكبر السدود التركية، إضافة إلى سد برجك ومحطة الطاقة الكهربائية التابعة له وتقوم ببناء السد والمحطة تسع شركات من ألمانيا وبلجيكا والنمسا وفرنسا وتركيا ومن خلال هذه الأعمال خرقت تركيا نصوص معاهدة الصداقة وحسن الجوار الموقعة بينها وبين العراق سنة 1946

التي تنص على أن تركيا توافق على اطلاع العراق على أية مشاريع خاصة بأعمال الوقاية قد تقرر إنشاءها على أي من هذين النهرين، وروافدهما، وذلك لغرض جعل الأعمال تخدم بقدر الإمكان مصلحة العراق كما تخدم مصلحة تركيا هذا فضلا عن اعتزام تركيا مد خط أنابيب لنقل الماء العذب إلى إسرائيل.

وتتفاقم مشكلة المياه في الوطن العربي يوما بعد آخر، بسبب ضغط النمو السكاني، والتوسع الصناعي والزراعي، الذي استنفد الموارد المتوفرة إلى حد بعيد، وستؤدي آثار شح المياه إلى تدهور مستويات المعيشة، وضياع الأمن الغذائي، وتزايد الطلب على الواردات الغذائية، وديون كاسحة تجعل الاستقرار من الأمور التي يصعب تحقيقها حيث أن المياه العذبة هي إحدى المشاكل الاجتماعية والإنسانية والجغرافية والبيئية التي تواجه الإنسان في القوت، وهي إحدى الوسائل الاستراتيجية التي قد يستخدمها الأقوياء ضد الضعفاء في العالم، للسيطرة عليهم من خلال سياسة قطع المياه العذبة لزيادة الظمأ عند العرب وتجويعهم، بهدف السيطرة عليهم من قبل الدول الاستعمارية والكيان الصهيوني، الذي يتحكم الآن فى 2300 مليار متر مكعب منها، تتضمن 200 مليون متر مكعب من الآبار الجوفية في قطاع غزة، و230 مليون من مياه نهر العوجا، و660 مليونا من نهر الأردن، و520 مليونا من المياه الجوفية في الضفة الغربية وحوالي 520 مليون متر مكعب من

نهر الليطاني وتفيد المعطيات أن إسرائيل تقوم باستنزاف موارد المياه العربية في الأراضي المحتلة عن طريق حفر الآبار العميقة لنهب المياه الجوفية وضمها إليها، وأن تأثيرات هذه الإجراءات كانت واضحة على سكان الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث تردت نوعية المياه إلى حد كبير، وأصبحت غير صالحة، أو وشيكة النضوب، وقد تدهورت الزراعة، وخاصة الحمضيات في قطاع غزة كما تقوم إسرائيل بسرقة مياه نهر الأردن وروافده التي تنبع من سوريا ولبنان، ضاربة عرض الحائط بحقوق القطرين - سوريا ولبنان- ويهدف الكيان الصهيوني أيضا إلى استخدام المياه العذبة وغيرها في ساحات المواجهة العسكرية الساخنة مع العرب، من خلال اتباع سياسات تهديد وقرصنة مائية، لإشعال حرب المياه في الوطن العربي وجر الشعوب إلى حروب مائية، والى صراع مائي دائم، مثقل بمعاناة الندرة في المياه والتجويع.

وتخضع دول المنبع للضغوط السياسية من قبل دول الغرب، وخاصة الولايات المتحدة، فى اتجاه محاربة العرب من خلال قطع الماء ورغيف الخبز عن أطفالهم ونسائهم وشيوخهم حيث أن مخاطر حجز المياه والتحكم بها من قبل المنابع على سوريا والأردن والعراق ومصر واحدة، فاستمرار إقامة السدود في تركيا وأثيوبيا والمشروع الصهيوني الذي اقترحه تيودور هرتزل مؤسس الصهيونية سنة 1902، وبدأ العمل به في 1982/5/28 كلها مشاريع ذات هدف واحد وسيكون طول القناة

المختارة للمشروع الصهيوني 114 كيلومترا، بسعة 150 مترا مكعباً في الثانية أى 1.7 مليار متر مكعب في السنة، ويتضمن المشروع إقامة 7 منشآت على طول القناة للأغراض الصناعية والزراعية والسياحية والاستيطانية، كما يتضمن مناطق لتوليد الطاقة الشمسية واستغلال الزيت الصخري وبناء 4 مفاعلات جديدة متعددة الأغراض، ومحطة لتحلية المياه لغرض الاستهلاك المحلي والري والصناعة وبالنسبة لمصر فإن النيل هو الشريان الرئيسي، والتآمر على مياه النيل يقوده الكيان الصهيوني بدعم مباشر من الإدارة الأمريكية، ويهدف إلى تشجيع أثيوبيا على تبني مشروع مماثل لمشروع الكاب التركي، تحت اسم تنمية الهضبة الأثيوبية وذلك من أجل الضغط على مصر لكي تقوم بتزويد إسرائيل بمياه النيل إن أي توجه أثيوبي لإقامة السدود والمشاريع الأثيوبية في الهضبة يعني التأثير المباشر على حقوق مصر والسودان وتبدو أصابع إسرائيل واضحة في تشجيع أثيوبيا على التفكير بذلك علماً أن أثيوبيا لم توقع على أية اتفاقية مائية، وخصوصاً قانون استخدام المجاري المائية غير الملاحية الذي أقرته الأمم المتحدة مؤخراً ويمكن ملاحظة المخاطر هنا إذا علمنا أن مشروع تنمية الهضبة الأثيوبية، يتضمن إقامة 33 سداً ، مما سيكون له تأثير بالغ على الأمن المائي المصري والسوداني.

وإذا كانت لمصر حصة الأسد في مياه النيل، فإن هذه الحصة تعرضت للانخفاض خلال عقد الثمانينات بسبب الجفاف ووصلت في بعض السنوات إلى 38 مليار متر مكعب لكن مصر استطاعت تعويض هذا الانخفاض من مخزون مياه السد العالي، التي كانت قد وصلت إلى 165 مليار متر مكعب، وانخفضت عقب هذه السنوات إلى 80 مليار متر مكعب، غير أن فيضان سنة 1989 أدى إلى تحسين هذا المنسوب في الوقت الذي تحتاج فيه مصر إلى 12مليار متر مكعب إضافية لزيادة الرقعة الزراعية، وسد العجز الغذائي الناجم عن تراجع مياه الري اللازمة للزراعة، وذلك بسبب مشكلة جنوب السودان التي تغذي أطرافها جهات أجنبية، ومنها دول غربية كبرى، تستهدف أمن واستقرار وسيادة السودان على أرضه ومياهه الوطنية لأن المياه الواردة من هضبة البحيرات يضيع نصفها في مستنقعات هذه المنطقة الجنوبية لعدم وجود مجرى عميق للنهر وقد وضع مشروع قناة جونجلي لسحب مياه المستنقعات وجعلها تصب في النيل الأبيض بهدف إضافة 10 مليارات متر مكعب إلى مياه النهر، إلا أن هذا المشروع العملاق توقف منذ سنة 1984 بسبب الحرب الأهلية في جنوب السودان والضغوط الغربية.

عوامل تهديد الأمن المائي العربي :

- عدم وجود منابع ومرور أهم مصادر المياه العربية المتمثلة في الأنهار الكبيرة في دول غير عربية، كما هو الحال في نهر النيل بمنابعه الأثيوبية

والأوغندية، وفي نهر دجلة بمنابعه التركية والإيرانية، وفي الفرات بمنابعه التركية وأخيرا كما هو الحال في نهر الأردن بمنابعه الخاضعة لسيطرة إسرائيل، وهو ما يجعل خطط التنمية الاقتصادية مقيدة بتصرفات الدول التي تنبع منها المياه، كما يمكن أن يؤدي ذلك إلى جعل المياه وسيلة ضغط تستخدم ضد الدول العربية في ظل الخلافات السياسية بين تلك الدول أو عند تعارض المصالح فيما بينها.

- احتمال نشأة نزاعات إقليمية بين دول عربية تمر بها نفس الأنهار، حيث يمر نهر النيل بمصر والسودان ويشترك الأردن وسوريا ولبنان في نهر الأردن، كما تشارك سوريا العراق في نهر الفرات.

- الزيادة السكانية المطردة التي يقابلها تناقص في نصيب الفرد من المياه بسبب محدودية مواردها، حيث يشير إحصاء تقديري لتعداد السكان في العالم العربي عام 2030 إلى زيادة تقدر بثلاثة أمثال ما كان عليه عام 1990.

- العجز المستمر في الطاقات الإنتاجية واللجوء المستمر للعالم الخارجي لسد النقص الغذائي المحلي، وفي ظل ارتفاع أسعاره المواد الغذائية على مستوى العالم ولجوء بعض الدول إلى استغلال الحبوب في إنتاج الوقود فإن الأمور سوف تزداد تعقيدا في العالم العربي ويصبح التوسع الزراعي هو المخرج الوحيد وهذا لن يتم إلا بحل مشكلة المياه.

ـ ضعف القدرة المالية لدى بعض الدول العربية للبحث عن حلول بديلة في مواجهة نقص المياه مقابل الزيادة السكانية المستمرة وتأثير ذلك على اقتصاد البلاد وتنميتها وأمنها.

وقد راج في السنوات الأخيرة الحديث عن أزمة المياه واحتمال أن تكون أحد أسباب الحروب في المنطقة العربية، وكان من أهم هذه الأسباب:

- **تناقص المخزون المائي العربي وتدني معدل المياه المتاحة إلى ما دون المعدل العالمي.**
- **الاستيلاء والاستغلال غير الشرعي لموارد المياه العربية.**
- **تزايد الطلب على الماء نظرا لتزايد الاحتياجات الإنسانية والتنموية.**
- **وجود منابع المياه الرئيسية خارج المنطقة العربية، حيث إن ثماني دول مجاورة للدول العربية تتحكم بأكثر من 85% من منابع المياه الداخلية التي أصبحت مهددة بسبب إنشاء مشروعات مائية تشكل تعديا على الحقوق العربية في المياه المشتركة.**
- **عدم وجود أو تقادم الاتفاقيات الدولية التي تنظم العلاقة بين دول المنابع غير العربية المجاورة ودول المصب العربية.**

هذه الأسباب وما شاكلها أوجدت بيئة وهيأت أجواء تجعل من ندرة المياه في العالم العربي أحد أهم الأخطار المهددة للعالم العربي في

المستقبل غير البعيد ولكن ماذا تريد إسرائيل من أثيوبيا وماذا تريد أثيوبيا من إسرائيل! هل سيفضي التقارب بين تل أبيب وأديس أبابا إلى تهديد جدي للمصالح العربية على الصعيد الاستراتيجي إلى ماذا أدت زيارة وزير الخارجية الإسرائيلي سيلفان شالوم إلى أثيوبيا في 6 يناير الماضي، وماذا يمكن أن تسفر عنه زيارة رئيس الوزراء الأثيوبي ملس زيناوي إلى إسرائيل في مطلع يونيو 2003

كيف ستكون النتائج على المدى القريب المتمخضة عن الزيارة الأولى لرئيس وزراء أثيوبي إلى إسرائيل منذ إعادة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين في عام 1989ولماذا تحاشت الخارجية الأثيوبية تماما الرد على استفسارات العربية نت، ورفض مسئولوها الإدلاء بأي تعليق؟ مياه النيل ، تقوية التوازن الديمجرافي لجهة اليهود في فلسطين، الأهداف الاستراتيجية الخفية لإسرائيل في القارة الأفريقية، تطويق عدد من البلدان العربية من بينها مصر والسعودية واليمن والسودان، التلاعب بورقة النزاع الأثيوبي الاريتري وتطويعها لمصلحة إسرائيل، ضرب التحالف المسمى نادي صنعاء، وتحقيق علاقات مميزة على الأصعدة كافة مع الأفارقة، تلك هي مرامي الساسة الإسرائيليين من تقاربهم الحثيث مع أثيوبيا بحسب خبراء سألتهم العربية نت، في إطار تحقيق شامل عن الأبعاد الاستراتيجية لهذه العلاقة زادت صادرات إسرائيل التكنولوجية إلى أثيوبيا بنسبة 500% عن العام الماضي وبفضل هذا

التقارب حققت إسرائيل إلى غاية الآن عدد من الأهداف الاستراتيجية المهمة فالإسرائيليون أفلحوا في تهجير 100 ألف من الفلاشا وشهد العام الحالي تهجير مزيد منهم وزادت صادرات إسرائيل التكنولوجية إلى أثيوبيا بنسبة 500% عن العام الماضي وعلى مستوى آخر تطمح إسرائيل إلى تحويل صحراء النقب إلى واحات خضراء عبر الإفادة من مياه النيل من أثيوبيا ويرمي الإسرائيليون أيضا إلى تطويق عدد من البلدان العربية من خلال التواجد في أثيوبيا ويكشف عدد من الخبراء للعربية نت في إفادات عن جوانب خفية وخطيرة في هذه العلاقة ويتساءل غالبيتهم هل العرب منتبهون؟ خلال الشهور الستة الأولى من 2004، شهد الجانب الدبلوماسي بين البلدين تنشيطا أخذ إيقاعه في التسارع بشكل غير مسبوق فقد زار وزير الخارجية الإسرائيلي سيلفان شالوم رفقة 30 من كبار رجال أعمال أثيوبيا في 6 يناير الماضي، واستمرت 3 أيام، وعكست توجها إسرائيليا جادا لتقوية العلاقات مع الدول الأفريقية، وأشارت إلى إمكان أن تقوم أديس أبابا بدور لافت للدفع في هذا الإتجاه، في مقابل مكاسب إستراتيجية ستحظى بها حال رصف الجسور بينها وبين إسرائيل ضم وفد الوزير الإسرائيلي إلى أثيوبيا 20 من رجال الأعمال من أكبر الشركات الإسرائيلية من بينها تلراد غيلان ونطافيم بغية توطيد العلاقات الاقتصادية بين البلدين وقالت مصادر سياسية في تل أبيب عن الزيارة انها عنصر جيد لتقوية العلاقات مع

أفريقيا بصفة عامة، وأثيوبيا بصفة خاصة في حين أكدت صحيفة يديعوت أحرونوت الإسرائيلية عشية الزيارة التي تعد الأولى من نوعها إلى أفريقيا منذ 12 عاما، أن صادرات إسرائيل التكنولوجية إلى أثيوبيا ارتفعت بنسبة 500 بالمائة مشيرة إلى أن وفد رجال الأعمال المرافقين للمسئول الإسرائيلي، مثلوا 20 من أكبر الشركات الإسرائيلية ومن بينها تلراد، غيلان ونطافيم بغية توطيد العلاقات الاقتصادية بين البلدين، وتؤكد هذه الجدية الإسرائيلية الواضحة في صعيد تطوير علاقاتها التجارية بأثيوبيا، إلى خطط إستراتيجية، تهدف إسرائيل من ورائها إلى تحقيق أكبر مكاسب، من خلال تدعيم علاقاتها بأفريقيا،عبر البوابة الأثيوبية.

بخصوص السباق المصري الإسرائيلي تجاه أفريقيا كان لأثيوبيا دورا بارزا في تقوية العلاقات العربية الأفريقية بشكل عام، إلى حد مقاطعة الدول الأفريقية لإسرائيل في أعقاب حرب أكتوبر 1973، وساعد الامبراطور الأثيوبي هيلاسلاسي وقتها في تنشيط علاقة مصر مع أفريقيا، نظرا لخصوصية علاقته بمصر، وترؤسه الكنيسة الأرثوذكسية التي يتبعها غالبية أقباط مصر وتنشأ تقديرات إسرائيلية بأن أفضل مدخل لاستعادة علاقاتها بأفريقيا يمر من خلال أثيوبيا كلفت الحكومة الإسرائيلية اليشع كلي بدراسة نقل مياه النيل إلى النقب يعود الاهتمام الإسرائيلي بمياه النيل، إلى مؤتمر بال في سويسرا في عام 1897، الذي

وضع حدود إسرائيل بين نهري الفرات والنيل وأجرى تيودور هرتزل، أحد منظري مؤتمر بال الكبار، مباحثات في القاهرة بعد ست سنوات على انعقاد المؤتمر، لإقناع زعماء مصر وبريطانيا - التي كانت تستعمر مصر وقتها-، بتنفيذ مشروع نقل مياه النيل إلى صحراء النقب وسيناء. ففي آذار مارس 1903، بدأ هرتزل بحثه إمكان إرواء الصحراء بالمياه بحسبه بعد مباحثاته مع اللورد البريطاني كرومر في القاهرة بعدها، أجرى هرتزل محادثات في لندن تتعلق بالموضوع ذاته مع كلا من وزير المستعمرات جوزيف تشمبرلين، ووزير الخارجية الماركيز لاستروان، اللذين وافقا على خطته غير أنه بلغ من الحكومة البريطانية أنها ستقرر في هذا الشأن لاحقا ولم يتقلص اهتمام إسرائيل بنهر النيل ثاني أنهار العالم طولا بعد المسيسبي 6695 كلم الأمر الذي وجد تفسير لدى الباحث الأميركي توماس ستوفر الذي شدد في ندوة حول إسرائيل والمياه العربية على أن الأطماع الإسرائيلية في المياه العربية هي جزء من مفهوم إسرائيلي متكامل لسياسة الموارد ولم يكن بوسع إسرائيل التطلع إلى شراكات مع الدول العربية بشأن استغلال المياه، في منظور الصراع الناشب منذ 1948، غير أن توقيع اتفاق سلام بين مصر وإسرائيل في 1978، أنعش التطلعات الإسرائيلية في هذا الجانب فكلفت الحكومة الإسرائيلية المهندس اليشع كلي بدراسة نقل مياه النيل، في أعقاب إحراز مفاوضات الجانبين الإسرائيلي والمصري تقدما ملحوظا، بعد حرب

أكتوبر 1973، وقبل أن تكتمل عملية السلام بين الجانبين قدم كلي مشروعه إلى الحكومة الإسرائيلية في 1974، وكان بمثابة دراسة شاملة حول امكان الإفادة بسحب 1 % من مياه النيل، أي ما يساوي 800 مليون متر مكعب سنويا درست إسرائيل امكان الإفادة بسحب 1 % من مياه النيل أي ما يساوي 800 مليون متر مكعب سنويا وكان مشروع ييئور الذي تصوره كلي، يقضي بتوسعة قناة الإسماعيلية إلى 30 مترا في الثانية، ومن ثم تنقل المياه إلى قطاع غزة والنقب الغربي. باستمرار مفاوضات الجانبين بشأن السلام، كلفت الحكومة الإسرائيلية عدد من الخبراء إلى جانب كلي، لتطوير الخطة، وتحدث الإسرائيليون وقتها عن المياه المصرية والخبرة الإسرائيلية بطريقة تفضي إلى تحويل صحراء النقب وسيناء إلى أراض خضراء 0

أثر أزمة المياه على الاستقرار العربي:

إن أزمة المياه لها الأثر الفعال في معضلة الاستقرار المنشود في الدول العربية وزاد الاهتمام بهذا الموضوع من قبل المثقفين والمفكرين العرب في بداية الثمانينات وذلك لزيادة الأخطار التي بدأت تحدق بالعالم العربي.

إن الكيان الاسرائيلي أثار هاجس الأمن المائي العربي الذي هو جزء لا يتجزأ من الأمن القومي العربي ككل، ولكنه لم يتبع أسلوب المواجهة المباشرة مع العرب والعرب أنفسهم لم يتخذوا سياسة مائية واضحة

المعالم لمواجهة التهديدات الاسرائيلية بسبب الخلافات العربية، ولذلك لا بد من إبراز مصطلح الأمن المائي العربي في الفكر السياسي الاستراتيجي القومي العربي والذي يمكن أن يتحول إلى مشكلة تبعية مائية وبالتالي يعتبر الأمن المائي العربي أحد جوانب الأمن القومي العربي الذي يؤدي إلى استقراره.

فالحلول التي يجب وضعها لحماية الاستقرار تكمن في تضامن الدول العربية لرد أي تهديد يعترض أمنها القومي، وعدم تركيز كل دولة على أمنها الوطني كوحدة متميزة بين الدول.

كيف يمكن تحقيق الأمن المائى

يضع الدكتور فكري حسن روشتة غير تقليدية لتحقيق الأمن المائى ويبدأها من دول حوض النيل العشر، ويقول: يجب أن يتم التعاون الكامل الشامل بين مصر ودول الحوض العشر، اقتصادياً وفنيا، وبدون هذا التعاون سنكون في خطر، فالماء قادم من هناك، ولا بد من التعاون بيننا وبين دول حوض النيل نقدم الخبرة والمعرفة، والتأثير في تغيير أنماط استخدام المياه، فإذا كانت لدينا مشكلة فقر مائي فدول الحوض نفسها لديها نفس المتغيرات التي جرت في مصر، فهجرة السكان من الريف إلي المدن جعلت هذه الدول في حاجة إلي كميات ماء جديدة يعتبر مؤتمر الأمن المائي العربي الذي اختتم أعماله في القاهرة في 23 فبراير 2000،حلقة ضمن سلسلة من حلقات الاهتمام العالمي بقضايا ويأتي هذا

المؤتمر في أعقاب انتهاء اجتماعات مجلس المياه العالمي في القاهرة في منتصف شهر فبراير 2000 وقبل انعقاد منتدى المياه العالمي في هولندا في منتصف مارس 2000 الذي ستعرض فيه رؤية عالمية لحل مشكلات المياه ، وبالتالي هناك أهمية لصياغة رؤية عربية في هذا المجال ، وهو ما سعى إليه المؤتمر وبعد رصد التحديات التي تهدد الأمن المائي العربي كان من الأهمية بمكان وضع السبل الكفيلة بالتغلب على هذه التحديات ، وهو ما جاء في معظم الأوراق التي نوقشت في المؤتمر ويمكن إيجاز أهم الأساليب المقترحة لمواجهة تحديات الأمن المائي العربي والتي جاءت ضمن توصيات المؤتمر في الآتي :

- وضع هدف إستراتيجيي عربي يتمثَّل في تحقيق تكامل بين الدول العربية في مواجهة القضايا المتعلقة بالأمن المائي ، وتبني دعوة الجامعة العربية لعقد قمة مائية عربية .

- تشكيل لجنة فنية تقوم بالوساطة بين سوريا والعراق لحل الخلافات حول اقتسام مياه دجلة والفرات .

- مراجعة الدراسات والبحوث العربية السابقة في مجال الأمن المائي ، والربط بينها وبين مشاريع البحوث المقترحة ، وربط هذه البحوث بالمجال التطبيقي .

- وضع قضايا المياه على قمة قائمة اهتمامات الحكومات والشعوب العربية وزيادة الوعي المائي العربي .

- العمل على وضع صيغ قانونية تؤكِّد الحق العربي في المياه التي تأتي من خارج الوطن العربي .

- التركيز على زيادة الاستفادة من المياه العربية الحالية ، وتقليل الفاقد منها ، وزيادة إنتاجية وحدة المياه.

- وضع رؤية عربية بشأن القضايا المتعلقة بالمياه؛ مثل بنوك المياه ، وبيع المياه ، ونقل المياه خارج أحواض الأنهار الدولية.

- المواجهة الجماعية للأطماع والسياسات التي تهدف إلى سلب العرب حقوقهم في المياه أو سرقة المياه العربية.

- تشجيع المستثمرين العرب على زيادة استثماراتهم في مجال مشروعات المياه ، وخاصة في مشروعات تحلية مياه البحر

- إدارة المياه العربية من خلال نظرة متكاملة تراعي البعد البيئي والاجتماعي والسياسي والاقتصادي ، والاستفادة من الخبرة الدولية في هذا المجال .

- ورغم وجاهة كل هذه المقترحات إلا أن الشيء الذي يجب التأكيد عليه هو أنه بالرغم من خطورة التحديات التي يواجهها الأمن المائي العربي إلا أن الاستعداد العربي على المستوى العملي لمواجهة هذه التحديات ما زال ضعيفًا جدًا بدليل عدم الاتفاق العربي بشأن إستراتيجية مائية عربية ، وعدم تجاوب الدول العربية مع دعوة أمين عام جامعة الدول العربية لعقد قمة عربية حول المياه التي نادى بها منذ عام 1995، كما أن هناك

عدم وضوح في الرؤية بالنسبة للخطوات العملية العربية التي ستتخذ في المستقبل بشأن قضايا المياه على المستوى الوطني أو الإقليمي ، إلا أن هذا لا يقلل من أهمية نتائج هذا المؤتمر ، والذي يمكن اعتباره على أقل تقدير ظاهرة علمية وسياسية لتأكيد خطورة الوضع المائي العربي ، كما يمكن اعتباره نقطة انطلاق لحوار عربي- تركي حول المياه ولقد بدأت بعض الدول العربية بشكل فردى فى محاولة تجنب الكارثة المائية المقبلة عليها ومنها الأردن حيث بدأت الحكومة الأردنية خطوات عملية لتنفيذ أكبر مشروع إستراتيجي في مجال استخراج المياه، وذلك سعياً لمواجهة شبح الفقر المائي الذي بات يطارد بلداً يصنف على أنه واحد من أفقر عشر دول في العالم في مصادر المياه حيث وقعت وزارة المياه الأردنية اتفاقية مع شركة تركية لتنفيذ مشروع جر مياه حوض الديسي جنوب البلاد، وتبلغ كلفة المشروع نحو مليار دولار، على أن يبدأ تشغيله مطلع عام 2012 وتبلغ مدة اتفاقية تنفيذه بين الأردن والشركة التركية 25 عاماً والمشروع سيوفر مائة مليون متر مكعب من المياه سنويا، وسيتم تجميعها في خزانين رئيسيين غرب وشرق العاصمة عمّان وتبلغ حصة الفرد الأردني من المياه سنويا 15% من حد الفقر المائي العالمي والمقدر بألف متر مكعب للفرد الواحد، في حين يعاني الأردن من عجز سنوي يبلغ نحو 400 مليون متر مكعب علماً بأن الدراسات دلت على أن الحد المسموح بضخه للعاصمة من مشروع الديسي يجب أن لا يتجاوز

100 مليون متر مكعب سنويا.

تظهر علي الساحة العربية عدة دول وضعت ضمن الدول ذات الفقر المائي وتأتي علي رأس القائمة دولتا الأردن وفلسطين ويتفق خبراء المياه علي أن أزمة المياه أحد أبرز تحديات المستقبل، فالجميع يؤكدون على خطورة ملف المياه في دولة تصنف على أنها واحدة من أفقر عشر دول في مصادر المياه على مستوى العالم والأردن تعانى نقص في الموارد المائية، مما استدعى تغطية هذه الحاجة من المياه الجوفية بشكل زاد عن الحد الآمن وأمام الأنباء المتوالية عن الجفاف وانخفاض مستوى التخزين في السدود ومنع بعض أنواع الزراعات المروية واستدانة المياه من إسرائيل تخرج إلى النور بعض المشروعات الصغيرة التي يعتقد أصحابها أنها مفيدة فى أكثر من حديث رسمي عن تحلية مياه البحر من خلال إنشاء مفاعل نووي يحتاج مبالغ خيالية ووقت قد لا يستطيع الأردنيين انتظاره وعلى طريق إيجاد حلول لمشكلة المياه تقوم فكرة أحدث مشروع لحل أزمة المياه المتفاقمة على حفر آبار منزلية للمواطنين لتجميع مياه الأمطار فيها، وهو مشروع إن بدا قديماً بعض الشيء ولا يستطيع حل مشكلة دولة ويستهدف كما يعلن أصحابه تحقيق الربح المادي، إلا أنه يعكس أن هاجس المياه يرافق الأردنيين حكومة وشعب كما تسيطر إسرائيل على المياه الفلسطينية، وتعمل على سرقتها وحرمان الفلسطينيين منها، فقد أكدتْ بعضُ التقارير الرسميةِ أن إسرائيل

تقوم بسرقة المياه الجوفية والسيطرة على الأحواض المائية التابعة للفلسطينيين، وتمنعُهم من الوصول إلى المياه الموجودة تحت أرضهم؛ مما يهددُ بأزمةٍ خطيرةٍ سيواجهُها المواطنُ الفلسطيني، تصل إلى حد العطش في المستقبل .

إنَّ استهلاكَ المستوطن الإسرائيلي الواحد يبلغ ستة أضعاف ما يستهلكه المواطنُ الفلسطيني، وفي المقابل يدفع الفلسطيني ثلاثة أضعاف ما يدفعه المستوطنُ ثمنًا لقطرة ماء ويري خبراء أن هناك مُخطَّطاتٌ صهيونية غيرُ مُعلَنةٍ لسرقة المياه العربية عمومًا، فقد أكدتْ دراسة متخصصة حول المياه أن إسرائيلَ وضعتْ خططًا لمشاريعَ مائيةٍ ستنفّذها في المستقبل من خلال استغلال عملية السلام، لتُحققَ بذلك أكثرَ مما رَبحتْهُ في الحروب السابقة؛ بسبب حاجة إسرائيلَ إلى الأرض والمياه معًا من أجل استيعاب المهاجرين والمستوطنين الجُدد وتستغل المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية الكمية الأكبر من المياه في الضفة النابعة من نهر الأردن لتترك المزارعين الفلسطينيين يعانون وتؤكد كثير من الدراسات بما فيها الإسرائيلية المصدر أن منسوب بحيرة طبرية انخفض منذ الاحتلال الإسرائيلي وحتى اليوم نحو 34% والمؤكد أن العامل الأساسي وراء هذا الانخفاض هو الاستنزاف الإسرائيلي المتعدد الأشكال لهذه البحيرة، أولها محطات الضخ الكبرى التي وضعتها إسرائيل على شاطئ البحيرة التي تضخ الماء منها لينقل الى داخل الأراضي المحتلة

في فلسطين ثم يأتي بعد ذلك تحويل مجاري بعض الأنهار التي كانت تغذي البحيرة، لاستغلال تلك الأنهار في مجالات وأماكن أخرى لخدمة المستوطنين الصهاينة، وهناك أيضاً المشروعات الزراعية المختلفة التي أقامتها إسرائيل قرب البحيرة مستخدمة مياه طبرية لريها وهي كلها زراعات مروية تحتاج إلى كثير من الماء في وقت تحرم المواطنين العرب السوريين في الجولان المحتل حتى من كفايتهم من مياه الشرب فضلاً عن تلك التي يحتاجونها للزراعة.

يؤكد كتاب أزمة المياه في المنطقة العربية الحقائق والبدائل الممكنة، على أن النسبة الكبرى من مناطق الوطن العربي تعانِي من ندرة المياه، ويرجع السبب إلى وُقُوعها في المنطقة الجافة وشبه الجافة من الكرة الأرضية، ومع تزايُد السُّكَّان في الوطن العربي، فإن مشكلة الندرة تتفاقم كنتيجة منطقية لتزايُد الطلب على المياه؛ لتلبية الاحتياجات المنزلية والصناعية والزراعية وكما هو معروفٌ تتمثَّل مصادر المياه الطبيعية في الوطن العربي في: مياه الأمطار، والمياه الجوفية، ومياه الأنهار، والموارد المائية السطحية، ويتعرَّض الكتاب بشيء من التفصيل لمشكلة المياه في حوض نهر النيل وفي السودان الشريك العربي في حوض النيل ليس الوضع أفضل حالاً، خاصة أن الموارد المائية تظل ثابتة - على الرغم من إمكانيات زيادتها، فإن الاستثمارات المطلوبة ضخمة للغاية

والبدائل الفنيَّة المطروحة بقوة لتجاوز أزمة المياه في الوطن العربي تتمثَّل في ترشيد استهلاك الموارد المائية المتاحة وذلك من خلال:

أ- رفع كفاءة وصيانة وتطوير شبكات نقل وتوزيع المياه: نجد أن ما يفقد في نظم توزيع المياه في معظم بلدان الوطن العربي يتراوح ما بين 40 - 50 % من إجمالي المياه المنقولة

ب - رفع كفاءة الري الحقلي.

جـ - تغيير التركيب المحصولي

د - تطوير نظم الري

هـ - استنباط سلالات وأصناف جديدة من المحاصيل، والاهتمام بعلوم وتطبيقات الهندسة الوراثية.

علاوة على ضرورة إنشاء السدود والخزانات التي تُقلِّل نسبة الفاقد من المياه، وتعظيم الاستفادة من الموجود منها، والتوسُّع في مشروعات تحلية مياه الصرف الصحي للاستخدام في الأنشطة الصناعية على وجْه الخصوص، وأيضًا تحلية مياه البحروهناك المياه غيرُ التقليدية المقدَّرة بحوالي 7 مليارات متر مكعب، وأهم مصادرها:

1 - تحليةُ مياه البحر؛ حيث يعتبر العالم العربي من أكثر المناطق لجوءًا للمياه المُحَلاَّة في العالم.

2-إعادةُ استخدام مياه الصرف الزراعي بعد خلطها بالمياه العذبة في قنوات الري إلى الحد المسموح به، أو إيجادُ طرق لمعالجتها قبل استخدامها، أو إيجادُ محاصيلَ زراعيةٍ تناسب نوعية هذه المياه.

<u>إستراتيجية الأمن المائى العربى</u>

اعتمد وزراء المياه العرب في اجتماعهم لهم الاستراتيجية العربية للأمن المائي، على أن يتم رفعها إلى القادة العرب في القمة العربية المنتظر عقدها في بغداد مارس 2012.

وقال رئيس الدورة الثالثة لمجلس وزراء المياه العرب وزير الموارد(1)المائية والري الجزائري عبد المالك سلال إنه تم التوصل للصياغة النهائية للاستراتيجية العربية للأمن المائي بعد إثرائها من جانب خبراء الدول الأعضاء بالمجلس تنفيذاً لقرار القمة الاقتصادية التي عقدت بشرم الشيخ مطلع السنة الماضية وطالب سلال- في كلمته أمام اجتماعات الدورة الثالثة لمجلس وزراء المياه العرب برئاسة الجزائر- بضرورة تعزيز القدرات التفاوضية للدول العربية بشأن الموارد المائية المشتركة، مؤكدا أهمية بذل جهود صادقة من أجل تفعيل عمل مجلس وزراء المياه العرب.

كما شدد الوزير الجزائري على ضرورة التنسيق والتعاون الكامل مع المركز العربى لدراسات المناطق القاحلة والجافة والأراضي القاحلة من أجل تنفيذ مشروع الإدارة المتكاملة للموارد المائية المعتمد من قبل القمة

العربية وبالنسبة لمتابعة تنفيذ أهداف الألفية فيما يخص إمدادات المياه ، أوضح سلال أنه تم التوصل لإعداد نموذج موحد بين الدول العربية بغرض التنسيق مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا في إعداد التقرير الإقليمي في هذا الخصوص ودعا سلال المجلس الوزاري العربي للمياه إلى وضع برنامج تنفيذي لإستراتيجية الأمن المائي العربي وإعداد مشاريع تنفيذية لمشروع الإدارة المركزية للموارد المائية والمعتمد من قبل القمة العربية وأكد الوزير المالك سلال على أهمية التحضير العربي للمنتدى العالمي السادس للمياه المزمع عقده في مدينة مارسيليا بفرنسا 2012 من أجل تمتين المواقف العربية خلال هذا المؤتمر.

أكد وزير المياه والري الأردني المهندس محمد النجار أن اجتماعات مجلس وزراء المياه العرب على درجة كبيرة من الأهمية لأن قضية المياه فى الدول العربية بحاجة إلى جهود موصولة لمواجهة تحديات المستقبل عبر التواصل الدائم والتكامل، وإنشاء المؤسسات العلمية لاقتراح الرؤى والحلول التي تكفل للأجيال العربية العيش بكرامة وراحة وقال النجار إن تقديرات الأمم المتحدة تفيد بأن 904 ملايين نسمة سيعانون من نقص المياه بحلول سنة 2015 يتركز معظمهم في أفريقيا وأجزاء من غرب آسيا خاصة في دول حوض الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التي لا تزيد مواردها المائية عن0.9 في المائة من موارد المياه

---

1) عن مقال لنجوي آدم عوض - بتصرف

في العالم وقال الأمين العام المساعد للشؤون الاقتصادية بجامعة الدول العربية السفير الدكتور محمد إبراهيم التويجري إن وزراء المياه العرب ناقشوا جدول الأعمال الذي أعده المكتب التنفيذي التابع له، ويضم عددا من الموضوعات من بينها متابعة تكليفات القمة العربية التنموية والاقتصادية والاجتماعية التي عقدت بمدينة شرم الشيخ المصرية في 19 يناير 2011.

وقال السفير التويجري أهمية تعميق التعاون العربي مع الدول والتجمعات الإقليمية الأخرى وهي أمريكا الجنوبية، تركيا، اليابان، الهند، روسيا، والاتحاد الأوروبي، ومع الوكالة الألمانية للتعاون الدولي (دول مجموعة جزر المحيط الهادي الباسيفيك- الاتحاد الأفريقي وأيضا التعاون مع مؤسسات التمويل العربية والإقليمية والدولية وشركاء المجلس الوزاري العربي للمياه من المنظمات العربية المتخصصة والإقليمية والدولية وأوضح التويجري أهمية مناقشة وزراء المياه لموضوع ممارسات الاحتلال الإسرائيلي في سرقة المياه العربية في الجولان السوري المحتل والجنوب اللبناني والأراضي الفلسطينية المحتلة حيث تقرر عقد مؤتمر دولي حول المياه العربية تحت الاحتلال لحل هذه المشكلة ومن جانبه أوضح وزير الري والموارد المائية المصري حسين العطفي أن هناك تنسيق مستمر بين مصر والسودان حول موضوعات مياه النيل ، إضافة إلي تشكيل لجنة ثلاثية مشتركة بين مصر والسودان

وأثيوبيا لبحث وتقييم سد الألفية الأثيوبي ، مؤكدا علي أهمية التعاون بين دول حوض النيل، مشيرا إلي أن هناك طاقات كثيرة موجودة إذا أحسن التعاون فيها سواء في النيل او خارج النيل فستعود بالنفع علي كل دول حوض النيل .